

3.1.2. . . . 19.2

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا (الشرعية)
فرع الفقه والأصول

د/مدرسہ ابراہیم

[Handwritten signature]

الطالب: محمد

19.2

عالیٰ حیاتیات (الطبیعی)

إعداد الطالب

جیلانی غلام امین ابوالی

١٤١١ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص رسالة الماجستير

(التعارض والترجيح في الأقيسة بين النظرية والتطبيق)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيهم اجمعين
أما بعد ، فقد احتوت هذه الرسالة على مقدمة - وفصل تمهيدى - وثلاثة أبواب وخاتمة
التمهيد في تعريف القياس ، وأركانه وشروطه ، وذكر ممالك العلة ومراتبها وتقسيمات القياس
ومراتبها .

الباب الأول : في تعارض الأقيسة وكيفية وقوعه فيها وأسبابه وكيفية التخلص منه ودفعه
الباب الثاني : في الترجيح بين الأقيسة المتعارضة بأوجه واعتبارات مختلفة لدى جمهور
الاصوليين والحنفية .

الباب الثالث : تطبيق قواعد الترجيح القياسية على مسائل من باب البيع وبيان الراجح
والمرجوح على ضوءها .

أما أهم النتائج التي توصل اليها هذا البحث فكانت كالاتي :

(*) ظهر لي أن القائلين بعدم امكانية تعريف القياس انما ارادوا به التعريف بالحد -
وهو التعريف بالماهيات - وأن القائلين بامكانية ذلك انما ارادوا به التعريف بالرسم -
وهو التعريف بالصفات والخصائص - فكان الخلاف بينهما لفظيا .

(*) وتبين لي ان تعريف الجمهور للركن بأنه الجزء الداخل في الحقيقة الذي لا يتحقق
بدونه ، وتعريف الحنفية له بأنه نفس الماهية التي لا يحصل لأبها هو سبب اختلا فهمها
في عدد أركان القياس وفق معنى الركن لديهما .

(*) يجوز وقوع التعارض بين الأدلة مطلقا سواء كانت قطعية أو ظنية اذا كان التعارض
في ذهن المجتهد ولا يجوز وقوعه بين الأدلة مطلقا في الواقع ونفس الأمر .

(*) وظهر لي أن الاختلاف الكبير بين جمهور الاصوليين وبين الحنفية في الاكثار
من القواعد الترجيحية بين الأقيسة أو الاقلال منها راجع الى اختلافهم في عدد أركان
القياس ، وإلى تقدير قوة الظن في المرحجات ، اذ ما هو أقوى عند البعض لا يكون كذلك
عند الآخرين ، وإلى غلبة شبه الفرع لأحد الأصلين دون الآخر وهو ما يغلب سبب
على استدلال الفقهاء من الأقيسة .

(*) وتبين لي أن دراسة التعارض والترجيح من أهم الدراسات الاصولية في معرفة أقرب
الأقوال الى الصواب عن طريق الترجيح بين الأدلة المتعارضة ، لأن ما تقر من كون أصول
الفقه قانونا للفقه الاسلامي يتجلى فيها باعتبار تلك القواعد الترجيحية قانونا فاصلا بين
المتنازعين في المسائل الفقهية المختلف فيها بسبب الأقيسة .

(*) ان بيان الراجح لا يعني ابطال المرجوح أو الغاءه ولا التنقيص من قدر القائل
به بقدر ما يعني تطبيق قواعد الترجيح الثابتة حسب ما يغلب على ظن الباحث ، لأنه
لا يبعد أن يظن المرجوح راجحا ، اذ لم تسلم تلك الطرق من الخلاف فيها .

(*) في المسائل التطبيقية كان البحث في أدلة تلك المسائل في الأقيسة وتعليقاتها
وبيان الراجح منها املا للقواعد الترجيحية بين الأقيسة قدرا لا مكملا .

(*) انه يوجد من بين القواعد الترجيحية القياسية ما لا يمكن ايجاد أثر فقهي له وان كان
ذلك قليلا فيما تناوله البحث من المسائل الفقهية والله أعلم .

المشرف على الرسالة

الباحث

الاسم : د / علي عباس الحكمي .

الاسم : جيلان غلاتا مامي .

التوقيع :

التوقيع :

يعتمد :

عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية .

عابد السفياني

المقدمة

ان الحمد لله أحمدته وأستعينه ، وأستغفره ، وأعوذ بالله من شر نفسى ومن سيئات أعمالى ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادى له ، وأشهد ألا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وتابعيهم باحسان الى يوم الدين .

أما بعد : فان من فضل الله تعالى على ، أن أعطانى والدا ، كان همهم الاكبر فى حياته - غفر الله له ورحمه رحمة واسعة - هو خدمة الاسلام وخدمة دينه ، فقد أنشأنى على العلم ، وللعلم ، وربانى عليه منذ أن كنت وليدا ، ورفض الحاقى بالمدارس الحكومية النصرانية - كما يفعل غيره من مسلمى بلادنا - وأصر على تعليمى بالمدارس الاسلامية حتى وفقنى الله بالجمع بينهما ، وبفضل تلك التربية والجهود التى بذلها والذى استطعت مواصلة تعليمى الجامعى فى رحاب جامعة أم القرى ، وفى أعرق وأقدم كلية فى المملكة العربية السعودية ، وهى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة .

وبعد أن من الله على بتلقى العلوم النافعة بقسم القضاء بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، والتخرج منه ، ومن ثم الالتحاق بقسم الدراسات العليا الشرعية واجتياز المرحلة المنهجية بفرع الفقه والاصول بنجاح ، فكرت فى اعداد موضوع أصولى فقهى للبحث لنيل درجة الماجستير ، على أن يكون موضوعا ذا قيمة علمية مهما كانت الصعوبات ، جامعا بين الدراسة النظرية ، وبين التطبيق ، وبعد طول بحث وبذل مجهود كبير ، وجدت أن " التعارض والترجيح بين الاقيسة " ، لم يسبق لاحد أن كتب فيه كتابة مستقلة ، اللهم الا بعض الثناولات البسيطة التى يتعرض لها الباحثون ضمن تعارض الادلة الشرعية باعتبار القياس واحدا منها .

ولما وجدت أن هذا الموضوع تنطبق عليه الصفات التي كانت في قرارة نفسى حول موضوع رسالتى ، اخترته ، وقمت بعرضه على فضيلة الدكتور أحمد فهمى أبو سنه الذى كان موجهى فى بداية الامر ، ولما كان فضيلته علامة فى الفقه والاصول فقد أوضح لى صعوبة هذا الموضوع رغم أهميته ، وأخبرنى بأنه أنسب لدرجة الدكتوراه لا الماجستير ، غير أنه - جزاه الله خيرا وبارك فى حياته - لما رأى اصرارى عليه شرح لى كافة جوانبه ، ومظان مراجعه ، ثم من الله على بعلامة آخر هو الدكتور على عباس الحكمى ، الذى ساعدنى فى تخطيطه ، وتبويبه ، حيث ان ذلك لم يكن بالمهمة السهلة فى موضوع كهذا ، وعلى طالب مثلى ، فقد ذلل لى فضيلته كل الصعاب بتوفيق الله تعالى ، وأزال عني تلك الرهبة وذلك الخوف الذى كان قد انتابنى من عظمة الموضوع وصعوبته الملموسة ، جزاه الله عنى خير الجزاء .

وموضوع تعارض الادلة وتطبيقاتها على الفروع الفقهية بصفة عامة — من المواضيع الصعبة والمهمة فى نفس الوقت ، ذلك لانها الميدان العملى للاستفادة من القواعد الاصولية .

وان موضوع تعارض الاقيسة والترجيح بينها ، وتطبيق ذلك على المسائل الفقهية من أصعب تلك المواضيع على الاطلاق ، ذلك أن القياس أدق الابواب الاصولية وأصعبها فى الدراسة النظرية ، وهو مجال واسع لاختلاف الافهام والافكار بين أهل العلم ، وتطبيقه عمليا على المسائل الفقهية أصعب من ذلك ، حيث ان المراحل التى يقطعها الباحث للوصول الى نوع القياسين المتعارضين فى المسألة ، ثم الترجيح بينهما ، تتطلب أهلية علمية كبيرة ، وملكة أصولية وفقهية واسعة ، وأمام محدودية طاقتى ، وتواضع معلوماتى ، وقلة بضاعتى العلمية ، فقد واجهت صعوبة كبيرة فيه .

ومع ذلك فقد حاولت بعون الله ثم بفضل جهود مشرفى الفاضل ، أن أقدم شيئا ذا قيمة علمية ، يضاف الى تراث سلفنا الصالح ، فان وفقت فى ذلك فهى ، وان كانت غير ذلك فعزائى أننى اجتهدت ، وسأضع نفسى تحت تصرف من يقوم بتوجيهى ،

ومناقشتى من أهل العلم والفضل ، هدفى فى ذلك هو الافادة والاستفادة ، سائلا
المولى عز وجل أن يجعل عملى خالما لوجهه الكريم .

" خطة البحث "

وأما خطة بحثى فقد اشتملت على تمهيد وثلاثة أبواب ، أعرضها فيما يلى
مقتصرا على الأبواب والفصول والمباحث دون المطالب .

التمهيد فى مباحث القياس ، ويشتمل على أربعة مباحث :

- * المبحث الاول : فى تعريف القياس ، والقول بحجيته ، وبيان دواعى استعماله .
- * المبحث الثانى : فى بيان أركان القياس ، وشروط كل ركن من تلك الأركان .
- * المبحث الثالث : بيان مسالك العلية ، ومراتبها .
- * المبحث الرابع : تقسيمات القياس ، ومراتبه .

* الباب الاول : تعارض الاقيسة ، وطرق التخلص منه ، وفيه ، مقدمة
وفصلان :

* المقدمة تشتمل على الآتى :

* تعريف التعارض ، وبيان أركانه ، وشروطه ، وبيان الأدلة التى يجرى
فيها التعارض ، وكذلك الأدلة التى لا يجرى فيها .

* الفصل الاول : فى بيان كيفية وقوع التعارض فى الاقيسة ، ومجالاته ،
وأسبابه ، وفيه مبحثان :

- * المبحث الاول : بيان كيفية وقوع التعارض فى الاقيسة ، وبيان مجاله .
- * المبحث الثانى : فى أسباب تعارض الاقيسة .

* الفصل الثانى : طرق دفع التعارض ، وبيان آراء العلماء فيما يعمل به
المجتهد اذا عجز عن الترجيح بينها ، وفيه مبحثان :

* المبحث الاول : طرق دفع التعارض بين الأدلة اجمالا ، عند جمهور الأصوليين ،

والحنفية ، والموازنة بين تلك الطريقتين .

* المبحث الثانى : طرق دفع تعارض الاقيسة ، وبيان مسالك العلماء فيما يعملـه

المجتهد عند العجز عن الترجيح بينها ، والموازنة بين تلك

المسالك .

الباب الثانى : الترجيح بين الاقيسة المتعارضة ، وفيه مقدمة ، ثلاثـة

فصول .

- المقدمة : تعريف الترجيح ، وبيان أركانه وشروطه ، وذكر القواعد العامـة

للترجيح .

- الفصل الاول : أوجه الترجيح فى الاقيسة لدى جمهور الاصوليين من غير الحنفية ،

وفيه ثلاث مباحث .

* المبحث الاول : الترجيح بين الاقيسة بحسب مراتبها .

* المبحث الثانى : أوجه الترجيح العائدة الى أركان القياس الاربعة .

* المبحث الثالث : أوجه الترجيح التى تعود الى الامر الخارج عن الاركان .

- الفصل الثانى : أوجه الترجيح بين الاقيسة عند الحنفية ، وفيه مبحثان :

* المبحث الاول : أوجه الترجيح القياسية الصحيحة ، عند الحنفية .

* المبحث الثانى : أوجه الترجيح القياسية الفاسدة ، عند الحنفية .

- الفصل الثالث : تعارض أوجه الترجيحات القياسية ، وفيه مبحثان :

* المبحث الاول : كيفية الترجيح بين أوجه الترجيح المتعارضة لدى الحنفية .

* المبحث الثانى : كيفية الترجيح بين أوجه الترجيح المتعارضة عند غير الحنفية

الباب الثالث : تطبيق قواعد الترجيح القياسية على مسائل من باب البيع

ويشتمل على مقدمة واحد عشر مبحثا .

- المقدمة : تعريف البيع ، وبيان مشروعيته ، وذكر أركانه وشروطه ، وأشهر

أنواعه .

- * المبحث الاول : المسائل الخلافية التى تعود الى صيغة عقد البيع .
- * المبحث الثانى : المسائل الخلافية التى تعود الى العاقلين .
- * المبحث الثالث : المسائل التى تعود الى الخيار .
- * المبحث الرابع : اختلاف العلماء فى علة الربا ، وبيان مذاهب الائمة الاربعة فى ذلك ، وبيان أدلتهم ومناقشتها ، وبيان رأى الراجح فيها .
- * المبحث الخامس : التطبيقات العملية لاختلاف الفقهاء فى علة الربا على بعض المسائل .
- * المبحث السادس : المسائل المختلف فيها التى تعود الى باب الصرف .
- * المبحث السابع : المسائل التى تعود الى بيع الثمار والذروع .
- * المبحث الثامن : المسائل التى تعود الى الاختلاف فى شروط المعقود عليه .
- * المبحث التاسع : المسائل التى تعود الى بيع المبيع قبل قبضه .
- * المبحث العاشر : المسائل الخلافية التى تعود الى خيار الرد بالعيب .
- * المبحث الحادى عشر : المسائل التى تعود الى اختلاف الفقهاء فى بيع المرابحة .
- * الخاتمة : وتشتمل على النتائج التى تم التوصل اليها من خلال البحث .

" منهج البحث "

- وأما المنهج الذى اتبعته فى البحث ، فقد كان على النحو التالى :
- * بما أن المسائل الاصولية بصفة عامة ، والقياسية بصفة خاصة ، لاتخلو من اختلاف بين الاصوليين ، فقد قمت بفحص الاقوال وأدلتها ، بحيث اقتصر على الاقوال التى تستند الى الادلة القوية وذلك خشية الاطالة ، ولكن عندما يحصل العكس فان هدفى منه هو الحرص على جعل المسألة واضحة قدر الامكان .
 - * حرصت على تحرير محال النزاع فى جميع المسائل الخلافية وتوضيحها فى الغالب .
 - * راعيت التسلسل الزمنى فى عرض الاقوال المختلفة بالنسبة لقائلها الا ماندر .

* وفى عرض الادلة لم ألتزم تقديم القول الراجح أو المرجوع غالباً ، وإنما التزمت عرض أدلة الاقوال دون تحيز ، ثم مناقشتها للوصول الى القول الراجح من خلال تلك المناقشات اذا وجدت أن فى أحد تلك الاقوال ما يقويها على الآخر ، والا تركت الترجيح بينها ، وهو نادر .

* حاولت قدر الامكان نقل آراء العلماء وأدلتهم من مصادرها فى كل مذهب ، ان وجدت والا ، نقلتها عن مراجع المذاهب الاخرى مع التصريح بمن استدلت لهم غالباً .

* وفى القسم التطبيقى ، وبعد تعيين المسألة الفقهية المختلف فيها ، أقوم بتحرير الخلاف فى تلك المسألة ، مع تحديد عدد الاقوال والمذاهب فيها معزوة الى أصحابها .

* أذكر أقوى ما لدى كل فريق من الادلة النقلية ان وجدت مع القياس الموافق لها ، وأناقشها ، وعلى ضوء تلك المناقشة أرجح الدليل النقلى فى المسألة مع القياس الموافق له ، على الدليل النقلى الضعيف ، وأما القياس الموافق للدليل النقلى الضعيف ، فانه يعتبر ساقطاً ، وذلك لمصادمته للنص ، وباعتضاد مقابله بالدليل النقلى الاقوى ، ونادراً ما أفعل ذلك .

* وأما اذا كان الاستدلال لكلا الفريقين بالقياس فهناك خطوات استخدمتها للوصول الى القياس الراجح ، وهى :

أ - البحث عن الاصل المقيس عليه ، ودليله فى القياسين المتعارضين .

ب - تعيين علة الاصل عن طريق النص ، أو الاجماع ، أو الاستنباط .

ج - تعيين نوع القياسين المتعارضين على ضوء ذلك .

د - ثم الترجيح بينها بما فى أحدهما من القوة ، سواء عن طريق نوع الاقيسة ،

ومراتبها أو مراتب العلة المتفاوتة بحسب مسالكها ، أو غير ذلك مما تضمنه

البحث النظرى من قواعد الترجيح القياسية .

* اجتهدت قدر الامكان فى الرجوع الى المصادر والمراجع المعتمدة فى كل فن ،

مصرحا به ان كان المرجع متنا أو شرحا ، وعندما أطلق فانما أريد به المتن غالبا .

* أثبت مواضع الايات القرآنية التى وردت أثناء البحث من سورها .

* خرجت الاحاديث والاشار التى وردت فى البحث قدر الامكان .

* ترجمت للاعلام الذين رأيت أنهم فى حاجة الى الترجمة ، وصرفت النظر عن المشهورين .

* اتبعت طريقتى الشافعية والحنابلة فى ترتيب المسائل الفقهية ، وبالاخص ترتيب

الامام النووى ، والامام ابن قدامة المقدسى رحمهما الله تعالى .

ثم الخاتمة ، وقد تضمنت النتائج التى توصل اليها البحث .

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوعات

	الباب التمهيدى فى : القياس : تعريفه ، وبيان أركانه وشروطه ، ومسالك علته ، وتقسيماته ، وفيه أربعة مباحث
	المبحث الاول : تعريف القياس لغة ، واصطلاحا ، وبيان حجيته : ودواعى العمل به ، وفيه ثلاث مطالب
	المطلب الاول : تعريفه فى اللغة ، وبيان معناه الحقيقى فيه وبيان صلته
١ - ٥	
	المطلب الثانى : تعريفه اصطلاحا ، وفيه مايلى :
٥ - ٧	الاختلاف فى امكانية تحديده ، وعدم امكانيته
٧ - ٨	اختلاف الجمهور فى كيفية تعريفه اصطلاحا
٨ - ٩	تعريفان مختاران للقياس فى اصطلاح الاصوليين
٩ - ١٤	التعريف الاول ، شرحه ، ودفع الاعتراضات الواردة عليه
١٤ - ١٧	التعريف الثانى : شرحه ، ودفع الاعتراضات الواردة عليه
١٧ - ١٩	الموازنة بين التعريفين
٢٠ - ٢٢	المطلب الثالث : القول بحجيته ، وبيان دواعى استعماله
	المبحث الثانى : أركان القياس ، وشروطه ، وفيه مطلبان :
٢٣ - ٢٩	المطلب الاول : بيان أركان القياس
	المطلب الثانى : ذكر شروط القياس ، وهى شروط أركانه :
٣٠ - ٣٤	شروط الاصل المتفق عليها
٣٤ - ٣٥	شروط الاصل المختلف فيها
٣٥ - ٣٩	شروط حكم الاصل المتفق عليها
٣٩ - ٤١	شروط حكم الاصل المختلف فيها
٤١ - ٤٣	شروط الفرع المتفق عليها
٤٤	شروط الفرع المختلف فيها

	شروط العلة ، وفيه تمهيد :
٤٧ - ٤٤	التمهيد : لبيان معنى العلة ، وآراء العلماء فيه
٦٦ - ٤٨	شروط العلة ، المتفق عليها والمختلف فيها
	المبحث الثالث : مسالك العلة ، وفيه تمهيد ، وثلاث مطالب
٦٩ - ٦٧	التمهيد : تعريف المسلك ، وبيان مدى الحاجة الى معرفة المسالك
٧٤ - ٦٩	المطلب الاول : مسالك العلة النقلية = النص الصريح
٨٦ - ٧٤	الايماء وأنواعه
٨٧ - ٨٦	مسلك الاجماع
	المطلب الثاني : المسالك الاستنباطية ، وفيه تمهيد ، وخمس مسائل
٨٨	التمهيد :
١٠٨ - ٨٩	المسألة الاولى مسلك المناسبة ، وأنواعها المختلفة ، والاخالة
١١٦ - ١٠٨	المسألة الثانية مسلك السبر والتقسيم ، وبيان الفرق بينه وبين المناسبة
١٢٢ - ١١٦	المسألة الثالثة مسلك الشبه
١٢٨ - ١٢٢	المسألة الرابعة مسلك الدوران ، وبيان أنواعه
١٣٣ - ١٢٩	المسألة الخامسة مسلك الطرد ، وبيان الفرق بينه وبين الدوران
	المطلب الثالث : مراتب العلة بحسب مسالكها
	المبحث الرابع : تقسيمات القياس ، ومرتبه ، وفيه مطلبان :
	المطلب الاول : تقسيمات القياس عند الاصوليين وفيه مسألتان
	المسألة الاولى : تقسيمات القياس عند جمهور الاصوليين
١٣٧ - ١٣٦	التقسيم الاول : بالنظر ثبوت العلة في الاصل والفرع
١٣٩ - ١٣٧	التقسيم الثاني : بالنظر الى حكم الاصل المقيس عليه
١٤١ - ١٤٠	التقسيم الثالث : باعتبار وضوحه وخفائه
١٤٣ - ١٤١	التقسيم الرابع : باعتبار الجامع بين الاصل والفرع
١٤٤ - ١٤٣	التقسيم الخامس : باعتبار مسالك العلة
١٤٤	المسألة الثانية : تقسيمات القياس عند الحنفية
١٤٧ - ١٤٥	المطلب الثاني : مراتب الاقيسة عند الاصوليين

الباب الاول : التعارض فى الاقيسة ، وطرق التخلص منه ، وفيه مقدمة

وفصلان المقدمة فى :

١٤٩ - ١٤٨	تعريف التعارض فى اللغة
١٥١ - ١٤٩	تعريف التعارض اصطلاحا
١٥٣ - ١٥١	تعريف ابن السبكي ، شرحه ، وذكر الاعتراضات عليه
١٥٤ - ١٥٣	تعريف ابن الهمام ، شرحه ، وذكر الاعتراضات الواردة عليه
١٥٥ - ١٥٤	تعريف الاسنوى وشرحه
١٥٥	التعريف المختار
١٥٨ - ١٥٥	ذكر الفرق بين التعارض والتناقض
١٥٩ - ١٥٨	بيان اركان التعارض
١٦٣ - ١٥٩	ذكر شروط التعارض
	الادلة التى يجرى فيها التعارض :
١٦٤ - ١٦٣	- تعريف الدليل
١٦٨ - ١٦٤	- أقسام الادلة
	الادلة التى يدخلها التعارض والتى لا يدخلها مع بيان التعارض
١٧٦ - ١٦٨	الجائز ، والتعارض الممتنع
١٧٧	الفصل الاول : تعارض الاقيسة ، ومحاله ، وأسبابه ، وفيه مبحثان :
	المبحث الاول : بيان كيفية وقوع التعارض فى الاقيسة وبيان
	محاله وفيه مطلبان :
١٧٨ - ١٧٧	المطلب الاول : كيفية وقوع التعارض فى الاقيسة
١٧٩ - ١٧٨	المطلب الثانى : محال تعارض الاقيسة
	المبحث الثانى : أسباب تعارض الاقيسة ، وفيه مقدمة وأربعة
	مطالب :
٨٠	المقدمة : تعريف السبب لغة واصطلاحا
١٨٢ - ١٨١	المطلب الاول : أسباب تعارض الاقيسة العائدة الى الاصل
١٨٣ - ١٨٢	المطلب الثانى : أسباب تعارض الاقيسة العائدة الى حكم الاصل
١٨٤ - ١٨٣	المطلب الثالث : أسباب تعارض الاقيسة العائدة الى الفرع
١٨٧ - ١٨٤	المطلب الرابع : أسباب تعارض الاقيسة العائدة الى العلة

المفحمة

الموضوعات

الفصل الثانى : طرق دفع التعارض ، وبيان آراء العلماء فيما يعمله المجتهد عند عجزه عن الترجيح بينها ، وفيه تمهيد ، ومبحثان

١٨٨ - ١٩٢

التمهيد فى دفع التعارض والتخلص منه بمنع وقوعه

المبحث الاول : طرق دفع التعارض بين الادلة اجمالا
عند جمهور الاصوليين والحنفية ،
والموازنة بين الطريقتين • وفيه
ثلاث مطالب

المطلب الاول : طرق دفع التعارض بين الادلة اجمالا

١٩٣ - ١٩٤

عند جمهور الاصوليين وترتيبها

المطلب الثانى : طرق دفع التعارض بين الادلة

١٩٥

اجمالا عند الحنفية وترتيبها

المطلب الثالث : الموازنة بين طريقتى الجمهور ،

١٩٦ - ١٩٧

والحنفية

المبحث الثانى : طرق دفع تعارض الاقيسة ، ومسلك العلماء
فيما يعمله المجتهد لدى عجزه عن الترجيح
بينها ، وفيه ثلاث مطالب

١٩٨ - ٢٠٠

المطلب الاول : طرق دفع تعارض الاقيسة

المطلب الثانى : مسلك العلماء فيما يعمله المجتهد اذا عجز عن

الترجيح بين الاقيسة المتعارضة ، مع

التمهيد له ببيان ما يعمله المجتهد

عند عجزه عن الترجيح بين الادلة

٢٠٠ - ٢٠٣

الشرعية الاخرى

المطلب الثالث : الموازنة بين المسلكين اللذين ذكرهما

٢٠٣ - ٢٠٤

العلماء فى ذلك

- الباب الثانى : الترجيح بين الاقيسة المتعارضة ، فيه مقدمة
وثلاث فصول :

٢٠٥	المقدمة : تعريف الترجيح لغة عند الاصوليين
٢٠٨ - ٢٠٥	بيان مسلك الجمهور فى تعريفه اصطلاحا
٢٠٨	بيان مسلك الحنفية فى تعريفه اصطلاحا ايضا
٢١٠ - ٢٠٩	ذكر الفرق بين المسلكين فى تعريفه اصطلاحا
٢١٣ - ٢١٠	بيان اركان الترجيح ، وشروطه
٢١٦ - ٢١٣	ذكر القواعد العامة للترجح بينا لدلة المتعارضة

الفصل الاول : اوجه الترجيح فى الاقيسة لدى جمهور الاصوليين
من غير الحنفية وفيه تهديد ، وثلاث مباحث :

٢١٨ - ٢١٧	التمهيد : حول الترجيح بين الاقيسة وخطة البحث فيه
	المبحث الاول : الترجيح فى الاقيسة بحسب مراتبها ، فيه سبعة مطالب

٢٢٢ - ٢١٩	المطلب الاول : الترجيح بين القياسين المتعارضين بحسب مراتبهما من حيث القطعية والظنية
-----------	---

٢٢٣ - ٢٢٢	المطلب الثانى : الترجيح بينهما بحسب مراتبهما من حيث درجة الجامع فى الفرع المقيس فى كل منهما
-----------	---

٢٢٥ - ٢٢٣	المطلب الثالث : الترجيح بينهما بحسب القوة والضعف فى الجامع
-----------	--

٢٢٧ - ٢٢٦	المطلب الرابع : الترجيح بينهما بحسب التصريح بالعلة وعدمه فيهما
-----------	--

٢٢٧	المطلب الخامس : الترجيح بينهما بحسب قوة التأثير فى العلة فيهما
-----	--

- المطلب السادس : الترجيح بينهما بحسب مراتب العلة
فيهما من حيث طرق ثبوتهما في كلا
القياسين اجمالا
٢٢٧ - ٢٢٨
- المطلب السابع : الترجيح بينهما بحسب مراتبهما اذا
كان طريق الثبوت في كل منهما بالادلة
المستنبطة
٢٢٨ - ٢٢٩
- المبحث الثاني : أوجه الترجيح العائدة الى اركان القياس
وفيه تمهيد وسبعة مطالب :
- التمهيد : حول قاعدتين ذكرهما الرازي للترجيح بين
الاقيسة المتعارضة
٢٣٠ - ٢٣٢
- المطلب الاول : أوجه الترجيح العائدة الى الاصل
وحكمه وفيه ثمانية اوجه :
- الوجه الاول : كون الاصل المقيس عليه اصلا في أحد
القياسين وفرعا في القياس المقابل له
٢٣٢
- الوجه الثاني : كونه في احد القياسين جاريا على
سنن القياس مع كونه في القياس
المقابل مختلفا عليه في كونه كذلك
٢٣٣
- الوجه الثالث : كونه معللا بالاتفاق في احد القياسين
مع الاختلاف عليه في القياس المقابل
٢٣٣ - ٢٣٥
- الوجه الرابع : بقاء حكم الاصل في احد القياسين
اتفاقا ، مع الاختلاف في كونه
منسوخا في القياس المقابل
٢٣٥
- الوجه الخامس : كون حكم الاصل في احد القياسين مغيرا
للنفي الاصلى ، ومقررا في القياس
المقابل
٢٣٥ - ٢٣٦

المفحة

الموضوعات

- الوجه السادس : الترجيح بقطيعة حكم الاصل فى أحد
القياسين وظنيته فى القياس المقابل
٢٣٦ - ٢٣٧
- الوجه السابع : الترجيح بكون ظن حكم الاصل فى أحد
القياسين أغلب منه فى الآخر
٢٣٧
- المطلب الثانى : أوجه الترجيح العائدة الى دليل الاصل
وفيه ستة أوجه :
- الوجه الاول : الترجيح بكون دليل الاصل نصا فى
أحدهما واجماعا فى الآخر
٢٣٨ - ٢٣٩
- الوجه الثانى : كونه من أحد القياسين مما اتفق
على الاستدلال به ، ومختلفا فيه فى
القياس المقابل
٢٣٩ - ٢٤٠
- الوجه الثالث : الترجيح بكونه عاما غير مخصوص فى
أحدهما مع كونه قد دخله التخصيص
فى القياس المقابل
٢٤٠
- الوجه الرابع : كونه ثابتا بروايات كثيرة فى
أحدهما وبأقل فى الآخر
٢٤٠
- الوجه الخامس : الترجيح بكونه منطوقا فى أحدهما ،
ومفهوما فى القياس المقابل
٢٤٠
- الوجه السادس : الترجيح بكون دليل الاصل مكشوفاً
فى أحد القياسين ، مجهولاً فى الآخر
٢٤١
- المطلب الثالث : أوجه الترجيح العائدة الى صفة حكم
الاصل وفيه ستة أوجه :
- الوجه الاول : كون الحكم فى أحد القياسين مفيداً
للحرمة وفى الآخر اباحة
٢٤٢ - ٢٤٥
- الوجه الثانى : كونه فى أحد القياسين مفيداً
للحرمة ، وفى الآخر الوجوب
٢٤٦ - ٢٤٧

٢٤٩ - ٢٤٧	الوجه الثالث : كونه مفيدا للوجوب فى احدهما ، وأحكاما أخرى غير الحرمة فى القياس المقابل
٢٥١ - ٢٤٩	الوجه الرابع : كونه مسقطا للحد فى احدهما، ومثبتا له فى الآخر
٢٥٣ - ٢٥٢	الوجه الخامس : كونه فى أحدهما مثبتا للعتق أو الطلاق وفى الآخر نفيه
٢٥٤	الوجه السادس : كونه مفيدا للاحتياط فى احدهما مع الآخر لايفيده
٢٥٤	المطلب الرابع : أوجه الترجيحات القياسية العائدة الى العلة
	وفيه اعتبارات مختلفة، وفى كل اعتبار أوجه للترجيح :
٢٥٦ - ٢٥٤	أولا : الترجيح باعتبار بوجود العلة فى فى الاصل المقيس عليه وفى هذا الاعتبار تمهيد ، ووجهات للترجيح ، التمهيد :
٢٥٧	الوجه الاول : الترجيح بقطعية وجود العلة فى الاصل
٢٥٩ - ٢٥٧	الوجه الثانى : الترجيح بغلبة الظن بوجود العلة فى الاصل
٢٥٩	ثانيا : الترجيح بحسب اختلاف المسالك فى القياسين المتعارضين قوة وضعفا ، وفيه تمهيد ، وعشرة أوجه : التمهيد
٢٦٠	الوجه الاول : كون مسلك العلة نصا قطعيا فى احد القياسين المتعارضين ونصا ظاهريا فى القياس المقابل
٢٦١ - ٢٦٠	الوجه الثانى : كونه نصا ظاهرا فى احد القياسين ، وايماءا فى مقابله

الموضوعات	الصفحة
الوجه الثالث : كونه ايماءا فى احدهما ، وفى الاخر من المسالك الاستنباطية	٢٦١ - ٢٦٢
الوجه الرابع : كونه فى احدهما اجماعا ، وفى مقابله ايماءا ، أو مسلكا من المسالك الاستنباطية	٢٦٢ - ٢٦٣
الوجه الخامس : كونه فى احدهما مناسبة ، وفى الاخر غيرها من المسالك الاستنباطية	٢٦٣ - ٢٦٦
ترجيحات بين مراتب المناسبة المختلفة	٢٦٦ - ٢٧٥
الوجه السادس : كونه فى أحدهما السبر والتقسيم ، وفى مقابله غيره من المسالك الاستنباطية	٢٧٥ - ٢٧٦
عدا المناسبة	٢٧٦ - ٢٧٧
الوجه السابع : كونه فى احدهما الدوران ، وفى مقابله مابعد من المسالك الاستنباطية غير المناسبة ، والسبر والتقسيم	٢٧٧ - ٢٧٨
الوجه الثامن : كونه فى أحدهما مسلكا شبيها ، وفى مقابله مابعد من المسالك الاستنباطية	٢٧٨
الوجه التاسع : كونه فى أحد القياسين الطرد ، وفى مقابله تنقيح المناط عند القائلين به	٢٧٨ - ٢٧٩
الوجه العاشر : ترجيح القياسين الثابتين عن طريق الغاء اعتبار الفارق بحسب مراتبه	٢٧٩ - ٢٨٠
ثالثا : أوجه الترجيح بين الاقيسة بحسب ماهية العلة وفيه عشرة أوجه	
الوجه الاول : ترجيح القياس المعلل بالوصف الحقيقى على المعلل بغيره من الاوصاف	٢٨٠ - ٢٨١

الوجه الثانى :	ترجيح المعلل بالوصف الحقيقى على	
٢٨١	المعلل بالوصف العرفى	
الوجه الثالث :	ترجيح المعلل به على المعلل بالوصف	
٢٨٢	الشرعى	
الوجه الرابع :	ترجيح المعلل بالوصف الوجودى على	
٢٨٣ - ٢٨٤	المعلل بالوصف العدمى	
الوجه الخامس :	ترجيح المعلل بالوصف الحقيقى على	
٢٨٤ - ٢٨٥	المعلل بالحكمة	
الوجه السادس :	ترجيح المعلل بالحكمة على المعلل	
٢٨٥ - ٢٨٦	بسائر الاوصاف العدمية	
الوجه السابع :	ترجيح المعلل بالوصف العدمى على	
٢٨٧	المعلل بالوصف التقديرى	
الوجه الثامن :	ترجيح المعلل حكمه بالوصف العدمى على	
٢٨٧ - ٢٨٨	المعلل حكمه بالوصف الشرعى	
الوجه التاسع :	ترجيح المعلل بالوصف الشرعى على	
٢٨٩	المعلل بالوصف العدمى والتقديرى	
الوجه العاشر :	ترجيح القياس المعلل بالوصف البسيط	
٢٨٩ - ٢٩٢	على القياس المعلل بالوصف المركب	
رابعاً :	أوجه الترجيح بحسب صفة العلة، وفيها احدى وثلاثون وجهاً :	
الوجه الاول :	كون العلة فى أحد القياسين منتزعة من أصليين	
٢٩٢ - ٢٩٤	وفى الآخر من أصل واحد	
الوجه الثانى :	كون العلة فى أحدهما متعدية وفى الآخر قاصرة	
٢٩٥ - ٢٩٩	الوجه الثالث :	
٢٩٩ - ٣٠٤	كونها فى أحدهما أكثر فروعا وفى مقابله أقل فروعا	
الوجه الرابع :	كونها فى أحدهما منعكسة وفى مقابله غير	
٣٠٤ - ٣٠٦	منعكسة	
الوجه الخامس :	ترجيح المطردة المنعكسة على المطردة غير	
٣٠٧ - ٣٠٨	المنعكسة	

الموضوعات	الصفحة
الوجه السادس : ترجيح المطردة فقط على المنعكسة فقط	٣٠٨ - ٣٠٩
الوجه السابع : كونها في أحدهما أقل أوصافا وفي	
مقابله أكثر أوصافا	٣٠٩ - ٣١٤
الوجه الثامن : كونها في أحدهما أقل مقدمات منها في	
الآخر المقابل له	٣١٤
الوجه التاسع : كون احداها موجبة للحكم والآخر موجبة	
للتسوية بين حكم وحكم	٣١٤ - ٣١٥
الوجه العاشر : كونها في أحدهما موجودا معها الحكم ،	
وفي المقابل موجودا قبلها	٣١٥ - ٣١٦
الوجه الحادى عشر : كونها في أحدهما موصوفة بما هو	
موجود في الحال وفي مقابله بما	
يجوز وجوده	٣١٦ - ٣١٧
الوجه الثانى عشر : كونها ذاتية في احدهما وحكمية في	
الآخر	٣١٧ - ٣١٩
الوجه الثالث عشر : كونها في احدهما أعم من الاخرى	
في الآخر	٣١٩ - ٣٢٢
الوجه الرابع عشر : كونها مقتضية للنفي في احدهما	
والاخرى في الآخر مقتضية للاثبات	٣٢٢ - ٣٢٦
الوجه الخامس عشر : كونها في أحدهما مردودة الى أصل	
قاس عليه الشارع بخلافها في المقابل	٣٢٦
الوجه السادس عشر : كونها في أحدهما ناقلة والاخرى في	
مقابلة مقررة	٣٢٧ - ٣٣٠
الوجه السابع عشر : كونها غير راجعية على أصلها	
بالتخصيص والاخرى ترجع به	٣٣٠ - ٣٣١
الوجه الثامن عشر : كون احداها تستوعب معلولها دون الاخرى	٣٣٢

الصفحة

الموضوعات

- الوجه التاسع عشر : كونها في احدهما مفسرة والاخرى في
٣٣٢ المقابل مجملة
- الوجه العشرون : كونها موجبة حكما أزيد في أحدهما
٣٣٣ والاخرى لاتفيد ذلك في الآخر
- الوجه الحادى والعشرون : أن يكون ضابط الحكمة في علة أحد
القياسين جامعا مانعا لها ،
٣٣٣ - ٣٣٤ بخلافها في الآخر
- الوجه الثانى والعشرون : كونها باعثة في احدهما وأمرة
٣٣٤ مجردة في الآخر
- الوجه الثالث والعشرون : كونها في أحدهما مقتضية للحكم
٣٣٤ - ٣٣٥ بطريقة الاولى مع اخرى ليست كذلك
- الوجه الرابع والعشرون : كون احداها لامعارض لها في أصلها
٣٣٥ دون الاخرى
- الوجه الخامس والعشرون : كون الوصف الجامع في احدهما نفس
٣٣٥ العلة وفي الآخر لازمها
- الوجه السادس والعشرون : كون احداها منقوضة بموجب أقوى
٣٣٥ - ٣٣٦ مما في الآخر
- الوجه السابع والعشرون : كون احدى العلتين اسما والاخرى صفة
٣٣٦
- الوجه الثامن والعشرون : كون احدى العلتين سببا أو سببا
٣٣٧ للسبب
- الوجه التاسع والعشرون : كون لفظ احدهما اثباتا ولفظ
٣٣٧ الاخرى نفيا
- الوجه الثلاثون : كون احداها في احدهما مؤثرة
٣٣٧ والاخرى في الآخر ملائمة
- الوجه الحادى والثلاثون : كون احداها في أحدهما ملائمة
٣٣٧ والاخرى في الآخر غريبة

- خامسا : ترجيحات أخرى بحسب العلة ذكرها بعض الاصوليين

- ١ - ترجيح العلة التى لا يخلت حكمها بتطرق الاحتمال ٣٣٨
- ٢ - ترجيح العلة التى لاتناسب نقيض المطلوب ٣٣٨
- ٣ - ترجيح العلة الاكثر افضاءً الى المقصود ٣٣٩
- ٤ - ترجيح العلة الاكثر شمولاً لمواقع الخلاف ٣٣٩
- ٥ - ترجيح المناسبة على الشبهية ٣٣٩
- ٦ - ترجيح الداعية الى فعل ماهى علة تحريمه ٣٣٩
- ٧ - ترجيح العلة الملازمة على التى تفارق فى بعض الاحوال ٣٤٠
- ٨ - ترجيح العلة الموجبة لحكم أخف على الموجبة لحكم أثقل ٣٤٠

٣٤٠ - ٣٤٢

الخلاصة حول هذه الترجيحات

المطلب الخامس : أوجه الترجيحات العائدة الى الفرع، وفيه سبعة أوجه

- الوجه الاول : كون مشاركة الفرع الاصل فى احد القياسين أقوى مما فى القياس الاخر ٣٤٣ - ٣٤٥
- الوجه الثانى : كون وجود العلة فى فرع احد القياسين أقوى من وجود الاخرى فى فرع القياس المقابل ٣٤٥
- الوجه الثالث : كون وجود العلة فى فرع احدهما مقطوعاً ، وفى الاخر مظنوناً ٣٤٦
- الوجه الرابع : كون الفرع فى احدهما متأخراً عن اصله ، مع كون الاخر مساوياً له فى القياس المقابل ٣٤٦
- الوجه الخامس : كون العلة موجبة فى فرع أحد القياسين مثل حكم الاصل وفى فرع الاخر خلاف حكمه ٣٤٧ - ٣٤٨
- الوجه السادس : كون الفرع فى احدهما ثابتاً بالنص جملة لاتفصيلاً مع آخر لا يكون كذلك ٣٤٨
- الوجه السابع : كون احدى علتين يرد بها الفرع الى ماهو من جنسه فى احد القياسين مع أخرى يرد بها الفرع الى ما ليس من جنسه ٣٤٩

الموضوعات

المفحة

- المبحث الثالث : أوجه الترجيح العائدة الى أمر خارج عن اركان القياس ومراتبه وفيه تسعة أوجه :

الوجه الاول : الترجيح بموافقة احدى العلتين لعموم كتاب الله الكريم
٣٥٠ - ٣٥١

الوجه الثانى : الترجيح بموافقة احدى العلتين للسنة النبوية الشريفة
٣٥١

الوجه الثالث : الترجيح بموافقة احدى العلتين لقول صحابى واحد انتشر وسكت عليه الاخرون
٣٥٢

الوجه الرابع : الترجيح بموافقة قول صحابى واحد بمفرده دون أن ينتشر
٣٥٢ - ٣٥٤

الوجه الخامس : الترجيح بانضمام علة أخرى الى علة احدى القياسين
٣٥٤

الوجه السادس : الترجيح بموافقة أحد القياسين للخبر المرسل
٣٥٤

الوجه السابع : الترجيح بموافقة احدى القياسين للظاهر المعروض للتأويل
٣٥٥ - ٣٥٦

الوجه الثامن : الترجيح بموافقة أحد القياسين للاصول
٣٥٦

الوجه التاسع : الترجيح بكثرة الاصول التى تشهد لاحدى العلتين
٣٥٧

وأوجه أخرى للترجيح بحسب الامر الخارجى
٣٥٧

الفصل الثانى : أوجه الترجيح بين الاقيسة عند الحنفية ، وفيه مبحثان

المبحث الاول : اوجه الترجيحات القياسية الصحيحة عند الحنفية وفيه أربعة مطالب :

المطلب الاول : الترجيح بقوة التأثير
٣٥٨ - ٣٦٥

المطلب الثانى : الترجيح بقوة الثبات على الحكم
٣٦٦ - ٣٦٩

المطلب الثالث : الترجيح بكثرة الاصول والفرق بين هذه الواجه
٣٦٩ - ٣٧٥

المطلب الرابع : الترجيح بالعكس
٣٧٥ - ٣٧٨

المفحة

الموضوعات

- المبحث الثانى : أوجه الترجيح القياسية الفاسدة لدى الحنفية وفيه أربعة مطالب :

المطلب الاول : الترجيح بغلبة الاشباه ٣٧٩ - ٣٨١

المطلب الثانى : الترجيح بعموم العلة ٣٨١ - ٣٨٢

المطلب الثالث : الترجيح ببساطة الوصف ٣٨٢ - ٣٨٣

المطلب الرابع : ترجيح القياس بقياس آخر ٣٨٣ - ٣٨٦

الموازنة بين منهج جمهور الاصوليين وبين منهج الحنفية فى

أوجه الترجيحات القياسية ٣٨٧ - ٣٩٠

الفصل الثالث : تعارض أوجه الترجيح ، كيفية دفعه وبيان آراء

علماء الاصول فيه ، وفيه مبحثان :

المبحث الاول : بيان كيفية الترجيح بين أوجه الترجيح المعارضة

لدى الحنفية ، وفيه تمهيد وثلاث مطالب :

التمهيد : حول الترجيح بين أوجه الترجيح المتعارضة ٣٩١ - ٣٩٢

المطلب الاول : كيفية الترجيح بين أوجه الترجيح عند

الحنفية فيما اذا كان أحدهما ذاتيا

والآخر حالا ٣٩٢ - ٣٩٦

المطلب الثانى : مايكون به الترجيح اذا استوى وجهها

الترجيح من حيث الذات ٣٩٦

المطلب الثالث : مايكون به الترجيح اذا استوى وجهها

الترجيح من حيث الحال ٣٩٦ - ٣٩٧

المبحث الثانى : مايشتبه أنه من تعارض أوجه الترجيح

عند غير الحنفية من الاصوليين مما يعود

الى اركان القياس وفيه أربعة أوجه : ٣٩٨ - ٤٠١

الصفحة

الموضوعات

- الباب الثالث : تطبيق أوجه الترجيح القياسية على مسائل فى البيع
وفيه مقدمة ، وعشرة مباحث :

٤٠٣ - ٤٠٢	مقدمة
	التمهيد : تعريف البيع ، بيان مشروعيته ، وذكر أركانه وشروطه
	وأشهر أنواع البيع اجمالاً :
٤٠٥ - ٤٠٤	تعريف البيع فى اللغة
٤٠٥	تعريفه شرعاً
٤٠٧ - ٤٠٦	بيان مشروعيته
٤٠٨ - ٤٠٧	أركان البيع
٤١٠ - ٤٠٩	شروط البيع
٤١٢ - ٤١١	أشهر أنواع البيوع باعتبار البدلين
٤١٢	أهم أنواعه بالنظر الى الثمن

المبحث الاول : المسائل التى تعود الى صيغة العقد وهى :

٤١٦ - ٤١٣	عقد البيع بصيغة الاستدعاء أو الامر
-----------	------------------------------------

المبحث الثانى : مسائل تعود الى العاقد ، ومنها :

٤٢١ - ٤١٧	المسألة الاولى : بيع الصبى المميز
٤٣٠ - ٤٢٢	المسألة الثانية : بيع المكره

المبحث الثالث : المسائل التى تعود الى الخيار ، وفيه

أربعة عشر مسألة

٤٣٥ - ٤٣١	المسألة الاولى : موت أحد العاقدين قبل التفرق من المجلس
	المسألة الثانية : مدة خيار الشرط ، واختلاف الفقهاء فى تحديده :
٤٤٣ - ٤٣٥	المسألة الثالثة : حكم اشتراط الخيار مدة معلومة أكثر من ثلاثة أيام ، ثم
٤٤٨ - ٤٤٣	اسقاطها قبل دخولها

- المسألة الرابعة : اشتراط نقد الثمن لمدة ثلاثة أيام
أو أقل
٤٤٨ - ٤٥٠
- المسألة الخامسة : اشتراط الخيار للاجنبي
٤٥٠ - ٤٥٣
- المسألة السادسة : مضي مدة الخيار من غير اختيار
اجازة أو فسخ مهن له الخيار
٤٥٤ - ٤٥٦
- المسألة السابعة : موت من اشترط له الخيار قبل
انتهاء مدة خياره
٤٥٧ - ٤٦٣
- المسألة الثامنة : فسخ البيع ممن له الخيار من غير
علم صاحبه في مدة الخيار
٤٦٤ - ٤٧١
- المسألة التاسعة : من يكون له ملكية المبيع ، ومن
يكون له ملكية الثمن في مدة
الخيار
٤٧٢ - ٤٧٦
- المسألة العاشرة : بيع العين الغائبة ، وثبوت الخيار
عند الرؤية :
٤٧٧ - ٤٨٥
- المسألة الحادية عشرة : البيع بالصفة من غير رؤية
المسألة الثانية عشرة : بيع العين الغائبة برؤية
متقدمة
٤٨٨ - ٤٨٩
- المسألة الثالثة عشرة : هل خيار الرؤية على الفور
أو التراخي
٤٩٠ - ٤٩٢
- المسألة الرابعة عشرة : خيار البائع المسترسل
٤٩٣ - ٤٩٥

الموضوعات

الصفحة

المطلب الثانى : مذاهب الائمة الاربعة فى تعيين العلة ، وفيه
تمهيد :

التمهيد : مذاهب العلماء من غير الائمة الاربعة ٤٩٦ - ٥٠٢

مذاهب الائمة الاربعة فى علة الربا فى الاصناف المنصوص عليها
وبيانها كالاتى :

أولا : ذكر علل المذاهب الاربعة اجمالا : ٥٠٢ - ٥١١

ثانيا : ادلة المذاهب الاربعة على عللهم ٥١٢ - ٥٢٤

ثالثا : مناقشة ادلة المذاهب الاربعة كالاتى :

مناقشة المذهب الحنفى ومن وافقهم من الحنابلة ٥٢٤ - ٥٣١

مناقشة المذهب المالكى ومن وافقهم ٥٣٢ - ٥٣٦

مناقشة المذهب الشافعى ومن وافقهم ٥٣٦ - ٥٤٣

الموازنة والترجيح ٥٤٤ - ٥٥١

المطلب الثالث : نتائج هذه الاختلافات وثمارها ٥٥١ - ٥٥٤

المبحث الخامس : تطبيقات عملية على بعض الفروع الربوية المختلف فيها باب الربا

المسألة الاولى : الربا فيما يكال ولا يطعم ٥٥٥ - ٥٥٦

المسألة الثانية : بيع الرطب بالرطب ٥٥٦ - ٥٥٨

المبحث الخامس : المسائل المختلف فيها في باب الصرف

وفيه تمهيد ، وثلاث مطالب

التمهيد : تعريف الصرف لغة ، واصطلاحا ٥٥٩ - ٥٦٠

المسألة الأولى : ثبوت خيار المجلس في بيع الصرف ٥٦٠ - ٥٦١

المسألة الثانية : حكم ابدال عوض الصرف بعد التفرق ٥٦٣ - ٥٦٦

المسألة الثالثة : الاختلاف في جريان الربا في الفلوس ٥٦٦ - ٥٧٠

المبحث السادس : المسائل التي تعود الى بيع الثمار والرزوع

المسألة الأولى : حكم بين الزرع في سنبله والجوز في ٥٧١ - ٥٧٥

قشره ونحوهما .

المبحث السابع : المسائل المختلف فيها والعائدة الى الاختلاف في

شروط المعقود عليه ، وفيه أربعة مسائل

المسألة الأولى : اشتراط الطهارة والمنفعة في المعقود عليه ٥٧٦ - ٥٨٠

المسألة الثانية : بيع الكلاب النافعة ٥٨٠ - ٥٨٣

المسألة الثالثة : بيع لبن آدميات ٥٨٣ - ٥٨٥

المسألة الرابعة : بيع النخل ٥٨٦ - ٥٨٧

المبحث الثامن : بيع المبيع قبل قبضه ، فيه مسألة بيع العقار

قبل قبضه ٥٨٨ - ٥٩١

المبحث التاسع : المسائل المختلف فيها في خيار الرد بالعيب

وفيه تمهيد ، وخمسة مسائل

التمهيد : في بيان ادلة ثبوت خيار الرد بالعيب

وتعليل الفقهاء لذلك . ٥٩٢

المسألة الأولى : بيان كيفية الرد بالعيب ٥٩٢ - ٥٩٦

المسألة الثانية : اذا ثبت خيار الرد بالعيب فهل	
يكون على الفور أم على التراخي؟	٥٩٧ - ٦٠٠
المسألة الثالثة : حكم رد الامة الشيب بعد وطئها	٦١ - ٦٣
المسألة الرابعة : حكم مالو لم يعلم العيب الا بعد	
أكل الطعام او قتل العبد	٦٤ - ٦٦
المسألة الخامسة : حكم خيار الرد بالغيب القديم على	
بائعه بعد أن رد عليه المشتري .	٦٧ - ٦٩
المبحث العاشر : المسائل المختلف فيها في بيع المرابحة بسبب	
التعارض بين الاقيسة .	٦١٠
المسألة الأولى : حكم ظهور الخيانة في بيع المرابحة	
من حيث مقدار الثمن	٦١٢ - ٦١٤
الخاتمة	٦١٣ - ٦١٦
ملحق تخريج الاحاديث	٦١٧
ملحق الاعلام	٦١٨ - ٦٢٢
فهرس القرآن الكريم	٦٢٣ - ٦٢٦
فهرس الاحاديث النبوية	٦٢٧ - ٦٣٠
فهرس الاعلام المترجم لهم	٦٣١ - ٦٣٣
قائمة بأسماء المصادر والمراجع	٦٣٤ - ٦٦١
فهرس الموضوعات	٦٦٢ - ٦٨١